

أحد معتقلي غوانتانامو يسعى إلى الحصول على وضع الضحية في سياق التحقيق البولندي في سجن السي آيه أيه

أصبح رجل يمني محتجز لدى جيش الولايات المتحدة الشخص الثالث الذي يسعى إلى الحصول على وضع الضحية في تحقيق يجريه مكتب النائب العام البولندي في تورط بولندا في برامج أشرفت عليها الولايات المتحدة للترحيل والاعتقال السري.

فصباح هذا اليوم، أعلن ماريوز بابلازيك، المحامي البولندي الموكل بالدفاع عن المواطن اليمني وليد بن عطاش، أنه تقدم أمس بطلب كي تمنح النيابة العامة موكله وضع "شخص مصاب" (ضحية). إذ تنقل بن عطاش، عقب القبض عليه في باكستان في 2003، بين عدد من "المواقع السوداء" لوكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي أيه)، بما فيها سجن في بولندا، قبل أن يرحل إلى غوانتانامو، حيث ينتظر المحاكمة حالياً أمام لجنة عسكرية.

وجاء الإعلان أثناء مؤتمر صحفي عقد في وارسو لإطلاق منظمة العفو الدولية تقريرها الجديد المعنون، إكشفوا النقاب عن الحقيقة: تورط بولندا في اعتقالات السي آي أيه السرية.

وفي هذا السياق، قالت جوليا هول، خبيرة منظمة العفو الدولية بشأن مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، إن "هذا التطور الجديد ينبغي أن يشكل دفعة تحتاج إلى بولندا كثيراً للمضي قدماً نحو استكمال تحقيقها المتعثر، الذي بدأ قبل خمس سنوات، في دور البلاد في الاعتقالات السرية على أيدي السي آي أيه.

"وإذا ما منح وليد بن عطاش وضع 'شخص مصاب'، في سياق التحقيق، فسيكون الضحية الثالثة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السي آي أيه على التراب البولندي- إلى جانب عبد الرحيم الناشري وأبو زبيدة، اللذين أوردنا ما تعرضوا له من انتهاكات في تقريرنا الجديد.

"ويتعين على السلطات البولندية وقف استخدام 'الأمن القومي' كقناع لطمس الحقيقة- وقد حان الوقت للكشف عن مدى تواطئها في برنامج السي آي أيه للاعتقال السري مرة واحدة وإلى الأبد."

وقد اتسم التحقيق البولندي في "الموقع الأسود" للسي آي أيه بالتلكؤ منذ 2008، وجرت فصوله إلى حد كبير تحت غطاء من السرية. ويتمتع المدعون العامون البولنديون حتى الآن بصورة شبه تامة عن الكشف عن أية معلومات تتعلق بالتحقيق أو إعلان ما توصل إليه التحقيق من معطيات على الملأ.